دمشق: قصف صاروخي إسرائيلي لموقع عسكري للجيش السوري في القنيطرة

نتانياهو: أخرجوا الإيرانيين من سوريا وإسرائيل لا تهدد حكم الأسد

جنود من الجيش السوري النظامي

جانب من اجتماع المجموعة الدولية المصغرة حول سوريا

عواصم – «وكالات»: قال مسؤول إسرائيلي، إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، أبلغ روسيا الأربعاء، بأن إسرائيل لا تنوي تهديد حكم الرئيس السوري بشار الأسد، وطلب من موسكو إخراج القوات الإيرانية من سوريا.

ونقل المسؤول عن نتانياهو قوله لبوتين، في اجتماع في موسكو: «لن نتخذ إجراءات ضد نظام الأسد وعليكم بإخراج الإيرانيين».

وقال المسؤول الذي طلب التكتم على هويته، إن روسيا تعمل بالفعل على إبعاد القوات الإيرانية من مناطق في سوريا قريبة من مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل، وأنها اقترحت أن تظل القوات على بعد 80 كيلومترا، لكن هذا لا يفي بمطلب إسرائيل أي خروجها التام.

من جهة أخرى قصفت طائرة اسرائيلية موقعا للجيش السوري في محافظة القنيطرة جنوب سوريا، حسب ما ذكرت مصادر إعلامية مقربة من القوات الحكومية لوكالة الأنباء الألمانية، أمس الأربعاء.

وقالت المصادر إن «طائرة استطلاع اسرائيلية أطلقت منتصف ليل الأربعاء الخميس صاروخين على موقع للجيش السوري قرب قرية قرض التفل غرب بلدة حضر في ريف القنيطرة الشمالي الغربي، وأن عددا من عناصر القوات الحكومية أصيبوا في القصف».

من جهة أخرى قال الجيش الإسرائيلي إنه أطلق صاروخ باتريوت الأربعاء لاعتراض طائرة دون طيار قادمة من سوريا في ثاني حادثة من نوعها خلال شهرين.

وأضاف الجيش في بيان أن «الواقعة أسفرت عن إطلاق صافرات الدفاع الجوي في هضبة الجولان والحدود الأردنية القريبة».

وإسرائيل في حالة تأهب قصوى، فيما تشن القوات الحكومية السورية هجوما على مقاتلي المعارضة قرب الجولان المحتل والأردن.

وتخشى إسرائيل أن ينشر رئيس النظام السوري بشار الأسد قوات في المنطقة، أو يسمح لحلفائه من إيران وحزب الله بالتمركز قرب الخطوط الإسرائيلية.

وسافر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو إلى موسكو اليوم لإجراء محادثات حول سوريا مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي يدعم الأسد في الحرب الأهلية المستمرة منذ سبع سنوات.

وقال الجيش الإسرائيلي في 24 يونيو(حزيران) إنه أطلق صاروخ باتريوت على طائرة دون طيار قادمة من سوريا لكنها عادت أدراجها دون أن يلحقها ضرر»، فيما قال قائد عسكري سوري إن الطائرة كانت تشارك في عمليات في سوريا.

من ناحية أخرى ذكرت صحيفة الوطن الحكومية السورية، أمس الخميس، بأن «قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بدأت تنفيذ بنود ما أسمته «اتفاقها مع الدولة السورية» في محافظة الحسكة شمال شرق البلاد».

وقالت إن «قسد سلمت عناصر من الجيش السوري حي النشوة الواقع في مدينة الحسكة، وبدأت الأخيرة بنصب حواجز على أطراف الحي».

ونقلت عن المصادر قولها، إن «تسليم الحي يأتي في سياق تنفيذ بنود الاتفاق الأخير بين قسد والدولة السورية في المدينة، والذي يقضي بإزالة أعلام وشعارات الأحزاب الكردية من شوارع المدينة بغية التعاون العسكري بين الطرفين».

«قسد» تسلم مناطق في الحسكة لقوات النظام
مصر تدعم سرعة بدء الجولة الأولى للجنة صياغة الدستور السوري

وأشارت الصحيفة إلى أن «قسد عرضت خلال اللقاءات التي جمعتها مؤخراً مع ممثلين عن الدولة السورية تسليم الشريط الحدودي مع تركيا إلى الحكومة».

وكانت الصحيفة أفادت مؤخراً بأن «الجانبين الحكومي والكردي توصلا إلى اتفاق ينص على تولي الحكومة إدارة المنشآت النفطية في الحسكة وبيع نفطها حتى تكون عمليات بيع النفط حصرية بيد الدولة السورية».

ونفى القيادي السوري الكردي البارز صالح مسلم صحة هذه الأنباء، وأكد أنه «لم تكن هناك من الأساس مفاوضات بيننا وبين النظام حتى نتوصل لأي اتفاق بشأن أي شيء معه، لا النفط ولا غيره».

من جانب اخر قال شهود إن «مركبات سورية ترافقها الشرطة العسكرية الروسية، أمس الخميس، دخلت منطقة في مدينة درعا كانت تحت سيطرة المعارضة لسنوات بهدف رفع علم الدولة، فيما تستعد قوات حكومة الرئيس بشار الأسد لاستعادة المنطقة».

ونصبت رافعات من مجلس بلدية درعا الذي تديره الدولة سارية العلم قرب المسجد الذي خرجت منه احتجاجات كبرى على حكم الأسد في مارس 2011.

كما قالت مصادر سورية مطلعة، إن الحكومة السورية توصلت إلى اتفاق مع مسلحي المعارضة في درعا البلد، مساء أمس الأربعاء، وسيُرفع العلم السوري فيها أمس الخميس.

وأكدت المصادر، أن الاتفاق ينص على تسليم المجموعات المسلحة سلاحها الثقيل والمتوسط، في مناطق درعا البلد وطريق السد، والمخيم، وسجنة، والمنشية، وغرز، والصوامع.

وأكد المصدر «رفع العلم السوري في دوار المصري وسط مدينة درعا البلد، وتسوية أوضاع المسلحين الراغبين في التسوية، كما ستدخل القوات الحكومية السورية إلى بلدة طفس الخميس».

وكانت القوات الروسية رفضت طلب المسلحين بالخروج من مدينة درعا، إلى محافظة إدلب، وعادت الحافلات التي كان من المقرر تنقل المسلحين وعائلاتهم من مدينة درعا البلد والريف الغربي إلى دمشق.

وكشف المصدر أن «قادة المسلحين غادروا منذ عدة أيام إلى الأردن عبر بوابة الجمرك القديم الرمثا مع جنوب مدينة درعا، وتوجهت مجموعات أخرى إلى ريف القنيطرة».

وخرجت مدينة درعا البلد عن سيطرة القوات الحكومية في بداية 2012 وفشلت عشرات العمليات العسكرية الحكومية لاستعادتها، كما أطلقت فصائل المعارضة عدة عمليات للسيطرة على كل مدينة درعا لكنها فشلت فيها جميعاً، وظلت المدينة المقسومة إلى حيي درعا البلد والمحطة هدفاً للقذائف والصواريخ التي راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى من المدنيين.

من ناحية اخرى شارك وزير الخارجية المصري سامح شكري في اجتماع المجموعة الدولية المصغرة حول سوريا، والتي تضم وزراء خارجية بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والسعودية والأردن.

وقال المتحدث باسم الخارجية المصرية السفير أحمد أبو زيد إن الدعوة وجهت لمصر للمشاركة في أعمال المجموعة تقديرا لدورها في دعم التسوية السياسية في سوريا، وكونها الطرف الذي يمتلك قنوات اتصال مفتوحة ومستمرة مع كافة أطراف الأزمة السورية، فضلاً عن دورها في دعم توحيد فصائل المعارضة السورية وفي الجهود الرامية لاستئناف المفاوضات السياسية في مسار جنيف وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254.

وأكد أبو زيد أن المشاركة المصرية في المجموعة جاءت انطلاقا من التزام مصر الكامل بدعم مصلحة الشعب السوري وإعلائها فوق كل اعتبار، والمشاركة في كل إطار يهدف لدفع الحل السياسي في سوريا، ووقف نزيف الدماء الذي راح ضحيته مئات الآلاف من أبناء الشعب السوري الشقيق، مع النأي الدائم بمصر عن أي محاور أو تكتلات تعمق الاستقطاب في إطار الأزمة السورية.

وأضاف السفير أبو زيد، أن الاجتماع الذي عقد صباح أمس في العاصمة البلجيكية بروكسل، تناول مناقشة سبل دفع التسوية السياسية، وضرورة قيام المبعوث الأممي ستيفان دي مستورا بالدعوة لعقد أول اجتماعات لجنة صياغة الدستور، باعتبارها الخطوة الضرورية لاستئناف جولات المفاوضات المتوقفة منذ أكثر من ستة أشهر، كما تناقش الاجتماع التقدم المحرز في مكافحة تنظيم داعش، وتقلص حضوره على الساحة السورية إلى جيوب منعزلة في شمال شرق سوريا وجنوبها الغربي.

واستعرض الوزير سامح شكري خلال الاجتماع الجهود التي قامت بها مصر في الفترة الأخيرة لدفع المسار السياسي في سوريا، سواء في اتصالاتها المستمرة مع مختلف أطراف الأزمة، أو من خلال التواصل المكثف مع المبعوث الأممي لدعم جهوده وتوفير الظروف الملائمة لبدء الجولة الأولى للجنة صياغة الدستور.

وأوضح شكري المحددات التي تحكم الموقف المصري من الأزمة السورية، والقائمة على ضرورة الحل السياسي الفوري للأزمة بشكل يحفظ وحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامة أراضيها ويحول دون وجود أي نفوذ لأطراف خارجية على الأراضي السورية، ويتيح للشعب السوري الشقيق استعادة السيطرة على مقدراته.

وأضاف المتحدث باسم الخارجية، أن الوزير شكري أكد أيضا على أهمية أن يواكب التقدم المحرز في مكافحة تنظيم داعش، تحرك مكثف لمنع تحرك العناصر الإرهابية إلى ملاذات آمنة، أو قيام أطراف إقليمية بتوفير ممرات آمنة لهذه العناصر للانتقال إلى أماكن أخرى في شمال افريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، موضحا أن ذلك هو عنصر أساسي في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه في كل مكان.

اتهام دبلوماسي إيراني بالتخطيط لتفجير إرهابي في باريس

ناشطون إيرانيون يطالبون بتسليم «الدبلوماسي الإيراني-الإرهابي» إلى بلجيكا

«وكالات»: كشف تلفزيون «سي بي إس نيوز» على موقعه الإلكتروني، أن الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي المتورط في التفجير الذي كان يستهدف تجمعا للمعارضة الإيرانية في فرنسا، وجه له اتهام في ألمانيا الأربعاء، بالتآمر والتخطيط كوكيل أجنبي لجريمة قتل وأعمال إرهابية.

وقال ممثلو ادعاء اتحاديون في ألمانيا، إن أسدي، المقيم في فيينا، يشتبه في أنه تعاقد مع زوجين في بلجيكا لمهاجمة اجتماع سنوي لجماعة إيرانية معارضة في باريس.

وأضافوا في بيان، أنه يشتبه في أنه قدم للزوجين من أصول إيرانية، قنبلة تحتوي 500 غرام من المواد المتفجرة، خلال اجتماع في لوكسمبورغ أواخر يونيو.

واعتقل أسدي في وقت سابق من هذا الشهر، بالقرب من مدينة أشافنبورغ الألمانية بناء على مذكرة أوروبية بعد توقيف الزوجين الإيرانيين في بلجيكا، فيما عثرت السلطات على متفجرات قوية في سيارتهما.

وقال ممثلو الادعاء الألمان أن أسدي، الذي تم تسجيله كدبلوماسي في السفارة الإيرانية في فيينا منذ عام 2014، كان عضوا في جهاز الاستخبارات الإيراني، كما تشمل مهامه «المراقبة المكثفة بشكل أساسي»، إضافة إلى «مكافحة جماعات المعارضة داخل وخارج إيران».

وتريد السلطات البلجيكية تسلُّم الدبلوماسي الإيراني، على خلفية اتهامه بأنه جزء من المؤامرة التي كانت تهدف إلى تفجير عبوات ناسفة في تجمع سنوي ضخم لجماعة مجاهدي خلق المعارضة للنظام الإيراني، في باريس.

وذكر ممثلو الادعاء الألمان، أن تحقيقاتهم لن تعيق طلب بلجيكا تسليم المشتبه به.

يذكر أن أجهزة كل من بلجيكا وفرنسا وألمانيا، تمكنت من اعتقال خلية من 6 أعضاء، خططوا لتفجير مؤتمر «المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية» بقيادة منظمة «مجاهدي خلق»، الذي عقد في منطقة فيلبنت بالعاصمة الفرنسية، بحضور عشرات الآلاف، يوم السبت الماضي، فيما كشفت مصادر أوروبية، أن الدبلوماسي الإيراني، أسد الله أسدي، الذي اعتقل على رأس الخلية، مطلوب للشرطة الدولية «الإنتربول».

ليبيا: حفتر يأمر بالقبض على الورفلي المطلوب دولياً بعد هروبه من السجن

القائد العام للجيش الوطني الليبي خليفة حفتر

طرابلس – «وكالات»: أصدر المشير خليفة حفتر، الذي عينه مجلس النواب الليبي قائداً عاماً للجيش، أوامر بالقبض على الرائد محمود الورفلي التابع لقوات الصاعقة، بعد فراره من السجن العسكري.

وفي أول اعتراف من القيادة العامة بهروب الورفلي من سجنه، نقل مكتب الإعلام بالقيادة العامة أوامر حفتر بالقبض عليه، وعلى كل من ارتكب فعلاً مخالفاً للقانون المدني والعسكري، أو هدد أمن الوطن والمواطن ومؤسسات الدولة، وإيداعه بالسجن العسكري تمهيداً للمحاكمة.

وأكدت القيادة أن أي مساس بالممتلكات العامة أو الخاصة، أو ارتكاب أي أفعال تمس حياة المواطنين، أو تعرضهم للخطر ستعرض مرتكبها للملاحقة والعقاب القاسي.

وكان الورفلي سلم نفسه لإدارة الشرطة العسكرية والسجون بمدينة المرج شرق البلاد، في مطلع فبراير الماضي، بعد أوامر من حفتر بإيقافه والتحقيق معه.

وجاء الإجراء بعد مطالبة المحكمة الجنائية الدولية باعتقاله وتسليمه لها في يناير الماضي، بعد اتهامه بإعدامات دون محاكمة لمعتقلين في بنغازي.

برلمان جنوب السودان يمدد ولاية سيلفا كير 3 سنوات

جوبا – «وكالات»: تبنى برلمان جنوب السودان أمس الخميس، قانوناً يمدد العمل بحكومة سيلفا كير 3 سنوات، ما يمكن أن يضرّ بمحادثات السلام الحالية.

وصرح رئيس البرلمان انتوني لينو ماكاتا بعد تبني مشروع القانون بالاجماع «تم تبني التعديل رقم 5 للعام 2018 للدستور الانتقالي من جانب الهيئة التشريعية الوطنية».

السودان: «الخارجية» تستدعي سفير الاتحاد الأوروبي في الخرطوم

الخرطوم – «وكالات»: استدعت وزارة الخارجية السودانية، الأربعاء، سفير الاتحاد الأوروبي في الخرطوم جان ميشيل ديموند، بعد استياءً ورفضا لبيان الاتحاد الأوروبي الخاص بالضغط على بعض الدول الإفريقية، لاعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، تنفيذاً لمذكرة دولية ضده.

وأكد وكيل الوزارة السفير عبدالغني النعيم في بيان رسمي، أن الرئيس السوداني يمارس مهامه السيادية بما فيها الزيارات الخارجية، وفق ما تمليه عليه واجباته الدستورية وطبقاً للقانون الدولي، وأن السودان لا يقبل أن يزج به، أو يخضع لأي إجراء أو تصرف، مبني على ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، المحكمة التي يعترف بها السودان، ولم يوقع ميثاق إنشائها، مضيفاً أن «المحكمة الجنائية الدولية خضعت للتسييس وتستهدف القادة الأفارقة دون غيرهم».

وأوضح الوكيل، حسب وكالة الأنباء السودانية «سونا»، أن الرئيس يقوم وبتكليف من قمة دول الإيقاد بمهمة نبيلة لإحلال السلام في جنوب السودان، ما سينعكس إيجاباً على السلم والأمن الإقليمي، وكان حرياً بالاتحاد الأوروبي إصدار بيان لدعم جهود السودان في هذا الصدد بدل «هذا البيان المرفوض».

ونوه الوكيل بتعاون السودان تحت قيادة البشير مع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي عامة، للتصدي لقضايا دولية مهمة ذات اهتمام مشترك، منها مكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتجارة البشر، والجريمة المنظمة، فضلاً عن استقباله لملايين اللاجئين.